ULUM HADITH
RESEARCH CENTER

Journal of Hadith Studies
Vol. 2 No. 1(June 2017) e-ISSN: 2550-1448

فهم الحديث الشريف في ضوء السياق التاريخي والزماني

(Understanding the Hadith through the Light of Historical and Temporal Context)

Muhamad Rozaimi bin Ramle, Sahul Hamid bin Mohamed Maiddin, Ahmad Zulfiqar Shah Abdul Hadi

Fakulti Sains Kemanusiaan, Universiti Pendidikan Sultan Idris, Tanjung Malim, Perak

Abstract
The discussion on the principles and rules to understand the text of prophetic traditions can never be dispensed with by a student of Islamic studies. Hence, we can observe that there are scholars who have developed principles and rules to understand the text of prophetic traditions as a discipline. One of the principles used to understand the text of prophetic traditions is the principle of understanding traditions through historical and temporal contextualization. There is no doubt that the principle of historical and temporal contextualization has a significant contribution to ensure a correct understanding of the prophetic traditions. The failure to refer to, and rely on the principle of historical and temporal contextualization would lead to an inaccurate and incomplete understanding of the prophetic traditions such as in situations when there are seemingly contradictions among several narrations. Therefore, this research aims at highlighting the importance of this principle and unveiling its practical application. In the course of completing this research, I have relied on the inductive and analytical approach.

Keywords: The Understanding of Prophetic Traditions; Historical Context; Temporal Context

الملخص

إن الكلام عن قواعد فهم متون الحديث قضية لا يستغني عنه طالب العلم الشرعي. لذلك نرى عددا من أهل العلم وضعوا قواعد وضوابط تضمن حسن فهم متون الحديث النبوي. ومن هذه القواعد فهم المتون في ضوء السياق التاريخي والزماني. ومما لا شك فيه أن السياق التاريخي والزماني لهما آثارا مهمة في فهم المتون فهما صحيحا. إذ عدم الالتفات إليهما قد يسبّب الخلل في فهم متون الحديث. وقد يقتضي ذلك وقوع التعارض بين الأحاديث. فلذلك يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية هذه القاعدة والكشف عن آثارها. واتبعت المنهج الاستقرائي والتحليلي في إتمام هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: فهم، الحديث، السياق التاريخي، السياق الزماني.

Article Progress

Received: 31 Mac 2017
Revised : 5 June 2017
Accepted: 14 June 2017

*Muhamad Rozaimi bin Ramle, *Fakulti Sains Kemanusiaan, Universiti Pendidikan Sultan Idris, Tanjung Malim, Perak*
Email: rozaimi@fsk.upsi.edu.my

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. أما بعد، فإن صحة السند لا تستلزم صحة الفهم لمتون الحديث. فلذلك أكّد المحدثون قديما وحديثا أهمية حسن الفهم لمتن الحديث النبوي. فهذا سفيان بن عيينة قرّر أهمية الرجوع إلى أهل الاختصاص لأجل الحصول على حسن فهم متون الحديث فيقول: "الحديث مضلة إلا للفقهاء".[1] بل شنّع ابن الجوزي على بعض المحدثين في زمانه الذين اشتغلوا بجمع الروايات والحصول على الأسانيد العالية والألفاظ الغريبة ولم يتفقهوا معانيها.[2]

وهذا الجهد لا ينتهي في زمان المتقدمين فقط بل يستمر إلى زماننا هذا. وقد كتب عدد من أهل العلم المعاصرين قواعد وأصول لضمان حسن فهم متون الحديث النبوي. منهم من كتب في ذلك سردا ومنهم من فصّلها. فهذا البحث يُعَدّ محاولة لتتميم ما قد بدأه أهل العلم.

إشكالية البحث

إن المتأمل لكتب المحدثين يرى أنهم أكّدوا أهمية قواعد فهم الحديث. فذكروا عدة قواعد لضمان الفهم الصحيح للحديث النبوي. ومن هذه القواعد التي ذكروها فهم الحديث في ضوء البعد الزماني والمكاني. وكتب عدد من أهل العلم في هذا الموضوع سردا. إلا أني لم أجد – حسب اطلاعي المتواضع– من فصّل الفوائد التي يمكن جلبها من تطبيق هذه القاعدة في فهم متون الحديث. ووجد من أهل العلم من أكّد أهمية الحقائق التاريخية لنقد متون الحديث ولكنني لم أجد من تكلم عن أهمية السياق التاريخي في فهم متون الحديث. فلذلك أرى الكتابة في هذا الموضوع للكشف عن تلك الفوائد وإبراز أهمية السياق التاريخي في فهم متون الحديث.

الدراسات السابقة

من خلال النظر إلى المؤلفات الحديثية وجدت عددا من أهل العلم المعاصرين كتبوا في هذا الموضوع. وإليك بيان ذلك:

1. كيف نتعامل مع السنة النبوية[3]

يعد د. يوسف القرضاوي من أوائل من تكلم عن قواعد فهم الحديث نظريا من المعاصرين. وقد تحدث في هذا الكتاب عن قواعد فهم الحديث ومن هذه القواعد فهم الحديث في ضوء ظروفها وملابساتها. وهذه القاعدة لها صلة بهذا البحث إلا أن المؤلف اكتفى بذكر الأمثلة على ذلك دون استنباط الفوائد من تطبيق هذه القاعدة بالتفصيل.

2. المنهج العلمي عند المحدثين في التعامل مع متون السنة[4]

تطرق المؤلف في بيان منهج المحدثين في التعامل مع الحديث سندا ومتنا. فبدأ المؤلف في توضيح قواعد المحدثين في تمييز صحيح الأحاديث من سقيمها. ثم تحدث عن قواعد تنزيل الأحاديث على الواقع المعاصر وتكلم بعد ذلك عن قواعد فهم الحديث فهما صحيحا. وقاعدة فهم الحديث في ضوء البعد الزماني والمكاني من ضمن قواعد فهم الحديث التي ذكرها المؤلف. وذكر المؤلف في هذا البحث الأمثلة على هذه القاعدة على سبيل الإجمال. إلا أن المؤلف لم يفصّل الفوائد المستنبطة من تطبيق هذه القاعدة. وهذا لا يُعَدّ نقصا في بحثه لأن هدف بحثه هو بيان منهج المحدثين في التعامل مع الحديث على سبيل العموم. ولذلك لم يركز على هذه القاعدة.

---

[1] ابن الحاج، أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي، **المدخل**، (بيروت: دار الفكر، د.ط، 1401هـ/1981م) ج1، ص128؛ وابن حجر الهيتمي، أحمد شهاب الدين المكي، **الفتاوى الحديثية**، (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت) ص202.

[2] انظر: ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، **تلبيس إبليس**، (بيروت: دار الفكر، ط1، 1421هـ/2001م) ص104.

[3] يوسف القرضاوي، **كيف نتعامل مع السنة النبوية**، (مصر: دار الشروق، ط2، 1423هـ/2002م) ص150 وما بعدها.

[4] الخير آبادي، محمد أبو الليث، **المنهج العلمي عند المحدثين في التعامل مع متون السنة**، (بحث محكم في مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد 13، 1998م) ص 13-46.

3. فهم الحديث في ضوء المقاصد الشرعية: تأصيل وفوائد وضوابط[5]

هذا البحث نشره معهد دراسات الحديث النبوي. وتكلم المؤلف في هذا البحث إحدى القواعد المهمة لحسن فهم الحديث النبوي وهي فهم الحديث في ضوء المقاصد الشرعية. وبيّن المؤلف أن هذه القاعدة لا بد منها بحيث إهمالها يسبب وقوع التعارض بين الحديث والأدلة الأخرى. إلا أن الغلو في النظر إلى المقاصد قد يؤدي إلى إهمال ألفاظ الأحاديث كليا مع أن الألفاظ أيضا لها حظ في استنباط الأحكام الشرعية. فلذلك وضع المؤلف الضوابط لهذه القاعدة لضمان تطبيقها تطبيقا سليما من غير الإفراط والتفريط.

4. قواعد عرض روايات المغازي والسير على الحقائق التاريخية عند ابن القيم[6]

موضوع هذا البحث واضح من خلال النظر إلى عنوانه. وهدف البحث هو بيان قواعد عرض روايات المغازي والسير على الحقائق التاريخية. ولا شك أن هذا البحث متعلق بالتاريخ إلا أنه يتركز على جانب النقد وهو نقد المتون بالعرض على الحقائق التاريخية. بينما الموضوع الذي أنا بصدده هو بيان الفوائد المستنبطة من تطبيق قاعدة فهم الحديث في ضوء السياق التاريخي.

فوائد فهم الحديث في ضوء السياق الزماني والتاريخي

لا شك أن معرفة التاريخ والبعد الزماني له أثر في حسن فهم الحديث النبوي. لذلك لا بد على طالب السنة أن يفهم الحديث في ضوء السياق الزماني والتاريخي بغية الحصول على فهم صحيح للحديث. سأتكلم في هذا الصدد عدة فوائد يمكن جلبها من تطبيق هذه القاعدة. وهذه الفوائد هي:

1. إزالة التعارض بين النصوص الشرعية

إن الأحاديث قد يتعارض بعضها مع بعض في الظاهر. وهذا التعارض يرجع إلى أسباب عدة. ولكن هذا التعارض قد يزول إذا فهمنا كل واحد منها في ضوء السياق التاريخي. وفيما يلي بيان ذلك:

أ. إزالة التعارض بحمل بعض النصوص على المعنى الغالب بالنظر إلى السياق التاريخي والزماني

كان النبي ﷺ بشرا يتكلم بلغة قومه. وهذه اللغة لها مدلولها الخاص بالنظر إلى الواقع الذي عاشه. وقد يتعارض كلامه ﷺ مع الحديث الآخر في الظاهر إذا فهمناه بمعزل عن السياق التاريخي والزماني. وعدم الالتفات إلى المعنى السائد زمن صدور كلا الحديثين قد يسبب وقوع التعارض بين الحديثين. ففي هذه الحالة لجأ المحدثون إلى تطبيق قاعدة فهم الحديث في ضوء السياق التاريخي والزماني لإزالة هذا التعارض. والمثال على ذلك:

*عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الخمر من هاتين الشجرتين الكرمة والنخلة».[7]

*عن عائشة عن النبي ﷺ قال: «كل شراب أسكر فهو حرام».[8]

يلاحظ وقوع التعارض بين الحديثين حيث أفاد أحد الحديثين ما يعارض شيئا أثبته الحديث الآخر. وقد تعارض الحديثان في بيان ماهية الخمر حيث أثبت حديث عائشة أن كل ما أسكر من الشراب هو الخمر المحرّم شرعا. أما حديث أبي هريرة فقد حصر الخمر في شجرتي الكرمة والنخلة دون غيرهما. وهذا التعارض ظاهري يمكن إزالته بالالتفات إلى التاريخ وهو أن حديث أبي هريرة لا يساق على

[5] محمد روزيمي رملي، **فهم الحديث في ضوء المقاصد الشرعية: تأصيل وفوائد وضوابط**، في مجلة حديث، العدد 9، معهد دراسات البحوث الحديثية، 2015م، ص7-28.

[6] Ramle, M. R., & Maideen, S. H. M. (2016). Islam in contemporary Malaysia: Rules pertaining to comparison of narrations with established historical facts according to Ibn Al-Qayyim.

[7] أخرجه مسلم، كتاب الأشربة، باب بيان أن جميع ما ينبذ مما يتخذ من النخل والعنب يسمى خمرا، ج6، ص89، رقم الحديث: 5259

[8] أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب لا يجوز الوضوء بالنبيذ ولا المسكر، ج1، ص95، رقم الحديث: 239

وجه قصر الخمر على الكرمة والنخلة وإنما سيق لبيان أن الخمر بالمدينة في تلك الفترة مصنوع منهما دون غيرهما.[9] والسياق التاريخي يدل على أن الخمر بالمدينة من الشجرتين. وقد أحسن ابن العربي حين يقول مبيّنا هذه الحقيقة: "والمقصد به بيان النبي عليه السلام ذلك لأهل المدينة إذ لم يكن عندهم مشروبا إلا من هذين النوعين وكان عند غيرهم من كل مطعوم".[10]

ب. إزالة التعارض بحمل بحمل النصوص على تعدد الحوادث

وقد يعود سبب التعارض بين الأحاديث في بعض الأحيان إلى تعدد الوقائع. وتعدد الحوادث لا يمكن معرفتها إلا بالنظر إلى التاريخ. فلا بد حينئذ من الرجوع إلى الواقع التاريخي. وهذا لا شك أمر مهم جدا لدفع التعارض بين الأحاديث. والمثال على ذلك:

*عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه وكان شهد بدرا، وهو أحد النقباء ليلة العقبة أن رسول الله ﷺ قال وحوله عصابة من أصحابه: «بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئا، ولا تسرقوا، ولا تزنوا، ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوا في معروف، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئا ثم ستره الله فهو إلى الله: إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه» فبايعناه على ذلك.[11]

*عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أدري أتبع كان لعينا أم لا، وما أدري أذو القرنين كان نبيا أم لا، وما أدري الحدود كفارة لأهلها أم لا».[12]

الناظر إلى حديث عبادة بن الصامت يمكن أن يفهم أن الحدود كفارة لأهلها. وهذا يخالف ما في حديث أبي هريرة حيث تردد النبي ﷺ في كون الحدود كفارة لأهلها أم لا. فاختلف العلماء في طريقة الجمع بين هذين الحديثين:

1. ذهب بعض العلماء منهم القاضي عياض إلى أن حديث أبي هريرة ورد أولا قبل أن يُعلِم الله نبيه ﷺ بأن الحدود كفارة لأهلها.[13] وذلك أن حديث عبادة في ليلة العقبة وأبو هريرة إنما أسلم عام خيبر.
2. بينما ذهب البعض ومنهم ابن حجر إلى أن حديث أبي هريرة متقدم.[14] أما حديث عبادة هذا لم يقع ليلة العقبة وإنما وقع بعد الفتح بدليل أن أهل المغازي نقلوا أن النبي ﷺ قال ليلة العقبة لمن حضر من الأنصار: «أبايعكم على أن تمنعوني مما تمنعون منه نساءكم وأبناءكم» فبايعوه على ذلك، وعلى أن يرحل إليهم هو وأصحابه. أي أن بنود البيعة ليلة العقبة تختلف عما في حديث عبادة.

قلت: الرأي الراجح هو الرأي الثاني وذلك لأن الحدود لم تكن مشروعة ليلة العقبة.[15] وكذلك لا يجوز جعل حديث أبي هريرة متقدما على حديث عبادة بدليل أن أبا هريرة أسلم عام خيبر. أما احتمال سماع أبي هريرة من صحابي آخر فلا يجوز الالتفات إليه لتصريحه بالسماع من النبي ﷺ. ومن خلال النظر إلى طريقة الجمع بين الحديثين ذكرها العلماء في إزالة هذا التعارض يتبين جليا أن كلا الرأيين يعتمد على التاريخ بحيث أن التعارض لا يمكن إزالته إلا بالنظر إليه.

[9] انظر: البغوي، الحسين بن مسعود، **شرح السنة**، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط2، 1403هـ/1983م) ج11، ص353؛ والقرطبي، أبو العباس عمر بن إبراهيم الأندلسي، **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، ج17، ص13؛

[10] ابن العربي، **عارضة الأحوذي**، ج1، ص82.

[11] أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب علامة الإيمان حب الأنصار، ج1، ص15، رقم الحديث: 18.

[12] أخرجه الحاكم، كتاب التفسير، تفسير سورة حم الدخان، ج2، ص488، رقم الحديث: 3682. وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" ووافقه الذهبي.

[13] ابن حجر، محمد بن علي بن حجر العسقلاني، **فتح الباري**، (تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت) ج1، ص66.

[14] المرجع السابق

[15] المرجع السابق

ج. إزالة التعارض بين النصوص بحمل بعضها على النسخ

قد يكون التعارض بين الأحاديث بسبب النسخ. أي جاء النص المتأخر لرفع الحكم الصادر من النص المتقدم. وهذا لا يمكن إعماله إلا بمعرفة التاريخ.[16] ومن الأمثلة على ذلك:

*عن قيس بن طلق، عن أبيه، قال: سأل رجل رسول الله ﷺ: "أيتوضأ أحدنا إذا مس ذكره؟"، قال: «إنما هو بضعة منك أو جسدك».[17]

*عن بسرة بنت صفوان أن رسول الله ﷺ قال: «من مس ذكره فلا يصل حتى يتوضأ»[18]

المتأمل في هذين الحديثين يدرك وجود التعارض بينهما إذ أفاد الأول أن مس الذكر لا ينقض الوضوء بينما أثبت الحديث الثاني بطلان الوضوء بمسه. وذهب بعض العلماء إلى حديث بسرة ينسخ الحكم الذي في حديث قيس. وذلك لأمرين:

- أن بسرة متأخرة الإسلام وأسلمت عام الفتح. وطلق قدم على النبي ﷺ وهو يبني المسجد ثم رجع إلى قومه.[19]
- القول بالنسخ أولى من الترجيح.[20]

وواضح من هذا الرأي أن التاريخ له دور كبير في إزالة هذا التعارض. وعلى هذا يكون حديث بسرة ناسخ لحديث قيس.

د. إزالة التعارض بين الأحاديث بالترجيح

ومن فوائد فهم الحديث في ضوء السياق التاريخي والزماني ترجيح الحديث الموافق للحقائق التاريخية على الحديث الآخر المخالف له. فإن الحقائق التاريخية هي ما اتفق عليه العلماء قاطبة وإلا لا تصلح أن تسمى حقائق. وذلك لأن الحقائق التاريخية تعد أصلا يبنى عليه غيره فلا يجوز الأمر المختلف فيه أن يكون أصلا. فموافقة الحديث لما هو ثابت تاريخيا يجعله راجحا على الحديث الذي يخالفه. ومن الأمثلة على ذلك:

*روى ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة، قال: "ورجع رسول الله ﷺ قافلا من تبوك إلى المدينة، حتى إذا كان ببعض الطريق مكر برسول الله ﷺ ناس من أصحابه فتآمروا عليه أن يطرحوه في عقبة في الطريق، فلما بلغوا العقبة أرادوا أن يسلكوها معه، فلما غشيهم رسول الله ﷺ أخبر خبرهم، فقال: «من شاء منكم أن يأخذ بطن الوادي فإنه أوسع لكم» وأخذ النبي ﷺ العقبة، وأخذ الناس بطن الوادي إلا النفر الذين مكروا برسول الله ﷺ لما سمعوا بذلك استعدوا وتلثموا، وقد هموا بأمر عظيم، وأمر رسول الله ﷺ حذيفة بن اليمان وعمار بن ياسر، فمشيا معه مشيا، وأمر عمارا أن يأخذ بزمام الناقة، وأمر حذيفة أن يسوقها، فبينما هم يسيرون إذ سمعوا بالقوم من ورائهم قد غشوهم، فغضب رسول الله ﷺ، وأمر حذيفة أن يردهم، وأبصر حذيفة غضب رسول الله ﷺ، فرجع ومعه محجن، فاستقبل وجوه رواحلهم، فضربها ضربا بالمحجن، وأبصر القوم وهم متلثمون، لا يشعر إنما ذلك فعل المسافر، فرعبهم الله عز وجل حين أبصروا حذيفة، وظنوا أن مكرهم قد ظهر عليه، فأسرعوا حتى خالطوا الناس، وأقبل حذيفة حتى أدرك رسول الله ﷺ، فلما أدركه، قال: «اضرب الراحلة يا حذيفة، وامش أنت يا عمار» ، فأسرعوا حتى استوى بأعلاها فخرجوا من العقبة ينتظرون الناس، فقال النبي ﷺ لحذيفة: «هل عرفت يا حذيفة من هؤلاء الرهط أو الركب أو أحدا منهم؟» قال حذيفة: عرفت راحلة فلان وفلان، وقال: كانت ظلمة الليل، وغشيتهم وهم متلثمون، فقال ﷺ: «هل علمتم ما كان شأن الركب وما أرادوا؟» ، قالوا: لا والله يا رسول الله، قال: «فإنهم مكروا ليسيروا معي حتى إذا أظلمت في العقبة طرحوني منها» ، قالوا: أفلا تأمر بهم يا رسول الله إذا جاءك الناس فتضرب أعناقهم؟، قال: «أكره أن

[16] الجصاص، أحمد بن علي الرازي، **الفصول في الأصول**، (تحقيق عجيل جاسم النشمي، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، 1985م) ج2، ص280

[17] أخرجه أحمد، ج4، ص22، رقم الحديث: 16329. وحسنه شعيب الأرناؤوط

[18] أخرجه أحمد، ج6، ص406، رقم الحديث: 27336

[19] الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف، **شرح الزرقاني**، (تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 2003م) ج1، ص185

[20] الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح، **سبل السلام**، (القاهرة: دار الحديث، د.ط، د.ت) ج1، ص97

يتحدث الناس ويقولوا إن محمدا قد وضع يده في أصحابه» ، فسماهم لهما، وقال: «اكتماهم».[21]

يلاحظ وقوع التعارض بين الروايتين حيث أثبتت الأولى أن النبي ﷺ أخبر حذيفة وعمارا أسماء المنافقين في غزوة تبوك. فخالفت هذه الرواية رواية ابن إسحاق التي أثبتت أن النبي ﷺ أخبر حذيفة فقط دون عمار. والحقيقة التاريخية المعروفة لدى المؤرخين أن حذيفة بن اليمان انفرد بمعرفة أسماء المنافقين. ولذلك سمي حذيفة بصاحب السر الذي لا يعلمه غيره.[22] لذلك حكم ابن القيم على الرواية التي فيها ذكر حذيفة وعمار بالوهم. ومما يدل على هذه الحقيقة التاريخية ما يلي:

أ. عن أبي نضرة عن قيس قال: قلت لعمار: أرأيتم صنيعكم هذا الذي صنعتم في أمر علي أرأيا رأيتموه أو شيئا عهده إليكم رسول الله ﷺ؟، فقال: ما عهد إلينا رسول الله ﷺ شيئا لم يعهده إلى الناس كافة **ولكن حذيفة أخبرني عن النبي ﷺ قال:** قال النبي ﷺ: «في أصحابي اثنا عشر منافقا، فيهم ثمانية لا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط، ثمانية منهم تكفيكهم الدبيلة».[23] وسياق هذا الحديث يدل على أن النبي ﷺ أعلم حذيفة بأسماء المنافقين فأخبر حذيفة عمار أن عددهم اثنا عشر.

ب. عن إبراهيم النخعي قال: ذهب علقمة إلى الشام، فلما دخل المسجد قال: "اللهم يَسِّر لي جليسا صالحا"، فجلس إلى أبي الدرداء فقال أبو الدرداء: "ممن أنت؟"، قال: "من أهل الكوفة"، قال: **أليس فيكم أو منكم صاحب السر الذي لا يعلمه غيره يعني حذيفة؟**"، قال: قلت: "بلى"، قال: "أليس فيكم أو منكم الذي أجاره الله على لسان نبيه ﷺ يعني من الشيطان يعني عمارا؟"، قلت: "بلى" قال: "أليس فيكم أو منكم صاحب السواك أو السرار؟"، قال: "بلى"...[24] وهذه الرواية أيضا تدل على أن حذيفة انفرد بمعرفة أسماء المنافقين حتى يُسَمَّى بصاحب السر.

2. معرفة العلة أو المقصد من تشريع الأحكام

إن التمسك بحرفية الحديث قد لا يؤدي إلى تنفيذ ما قصد الشارع تحقيقه. بل عدم الالتفات إلى العلة أو المقصد وراء الحكم قد يقتضي مضادا لمقاصد الشارع. فلذلك ينبغي علينا أن نكشف عنهما. فالتاريخ قد يكون وسيلة لمعرفة العلة أو المقصد الذي سيق لأجله الحديث. ومن الأمثلة على ذلك:

*عن عائشة – رضى الله عنها – قالت: قال النبي ﷺ: «بيت لا تمر فيه جياع أهله».[25]

والمشاهد اليوم أن الناس لا يكونون جياعا ولو لم يدخروا التمر في بيوتهم لأن قوتهم قد يكون من الصنف الآخر غير التمر كالأرز والحنطة. فهذا الحديث لا يقصد به الحث على ادخار التمر لكل أحد وإنما هو خاص لمن كان قوت بلده التمر كأهل المدينة في ذاك العصر.[26] قال ابن العربي:

"فإن التمر كان قوتهم، فاذا خلا منها البيت جاع أهله كما يقول أهل الأندلس بيت لا تين فيه جياع أهله، ويقول أهل إيران بيت لا رب فيه جياع أهله، وأنا أقول ما يناسب الحقيقة والشرعة وتصدقه

[21] أخرجه البيهقي في الدلائل، ج5، ص257.

[22] ابن قيم الجوزية، **زاد المعاد**، ج3، ص479؛ ومحمد روزيمي بن رملي، **المنهج النقدي لروايات المغازي والسير: دراسة تطبيقية على كتاب زاد المعاد**، (رسالة الدكتوراه، عمان: الجامعة الأردنية، 2014م) ص112.

[23] أخرجه مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب 13، ج4، ص2143، رقم الحديث: 2779؛ وأحمد، ج4، ص319، رقم الحديث: 18905؛ والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب المرتد، باب ما يحرم به الدم من الإسلام زنديقا كان أو غيره، ج8، ص198، رقم الحديث: 16613.

[24] أخرجه البخاري، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب مناقب عمار وحذيفة رضي الله عنهما، ج3، ص1368، رقم الحديث: 3533.

[25] أخرجه أبو داود، كتاب الأطعمة، باب في التمر، ج3، ص426، رقم الحديث: 3833

[26] محمد عصري زين العابدين، **سبب الورود: ضوابط ومعايير**، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1427هـ/2006م) ص173

التجربة بيت لا زبيب فيه جياع أهله، وأهل كل بلد يقولون في قوتهم الذي اعتادوه مثله".[27]

3. تعيين المبهم

المبهم من لم يذكر اسمه في السند أو المتن. ولا خلاف في أن الوقوف على شخصية من أبهم اسمه في السند أمر ضروري لمعرفة عدالته وضبطه. وإن المبهم في المتن وإن كانت أهمية تسميته أقل فمعرفته تؤدي إلى معرفة مناقب بعض الأشخاص أو معرفة مساوئهم. والمثال يوضح ذلك:

*عن سعد رضي الله عنه: "أن رسول الله ﷺ أعطى رهطا –وسعد جالس– **فترك رسول الله ﷺ رجلا هو أعجبهم إلي**. فقلت: "يا رسول الله، ما لك عن فلان؟، فوالله، إني لأراه مؤمنا". فقال: «أو مسلما» ، فسكت قليلا. ثم غلبني ما أعلم منه، فعدت لمقالتي، فقلت: "ما لك عن فلان؟، فوالله، إني لأراه مؤمنا". فقال: «أو مسلما»، ثم غلبني ما أعلم منه، فعدت لمقالتي، وعاد رسول الله ﷺ، ثم قال: «يا سعد، إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلي منه، خشية أن يكبه الله في النار».[28]

لم يُذكَر في الحديث اسم الرجل الذي منعه النبي ﷺ من قبول العطاء. ويمكننا الوقوف على اسمه بالنظر إلى روايات التاريخ. وبالرجوع إلى روايات التاريخ تبيّن أن اسمه جعيل بن سراقة الضمري سماه الواقدي في كتابه المغازي. وفي الحديث منقبة له حيث بيّن سعد أن حاله أحسن من حال الذين قبلوا العطاء من النبي ﷺ. قال ابن حجر: "في الحديث إعلامه (أي سعد) بالحكمة في إعطاء أولئك، وحرمان جعيل مع كونه أحب إليه ممن أعطى لأنه لو ترك إعطاء المؤلف لم يؤمن ارتداده فيكون من أهل النار".[29]

4. تفسير المجمل

قد يرد الحديث مجملا لم يفهم المعنى المراد منه. وففي هذه الحالة ينبغي اللجوء إلى تفسير ذلك المجمل. ومن وسائل معرفة التفسير الصحيح للمجمل النظر إلى التاريخ. والمثال يوضح ذلك:

*عن أم كرز قالت سمعت النبي ﷺ يقول: «أقروا الطير على مكناتها»[30].

إن هذا الحديث لا يفهم معناه معرفة صحيحة إلا بالرجوع إلى التاريخ. وبعد الرجوع إلى التاريخ تبيّن أن الأمر النبوي في الحديث الآنف ذكره هو لأجل النهي عن التطير الذي شاع في ذلك الزمان. وقد بيّن الملا علي القاري معنى الحديث قائلا:

"كان الرجل في الجاهلية إذا أراد حاجة أتى طيرا في وكره فنفّره، فإذا طار ذات اليمين مضى لحاجته، وإن طار ذات الشمال رجع، فنهوا عن ذلك أي لا تزجروها وأقروها على مواضعها، فإنها لا تضر ولا تنفع...".[31]

5. معرفة مدلول اللفظ الوارد في الحديث

قد تتطور دلالة اللفظ العربي تبعا لتطور الزمان والمكان. لذلك قال أهل العلم: "لا مشاحة في الاصطلاح". وهذا لأن الأهم من ذلك معرفة مدلول المصطلح. وعدم معرفة هذه الحقيقة قد يؤدي إلى سوء فهم المعنى المراد من الحديث النبوي. وقد نبّه الغزالي على خطر عدم معرفة تطور المعاني للألفاظ قائلا:

"اعلم أن منشأ التباس العلوم المذمومة بالعلوم الشرعية تحريف الأسامي المحمودة وتبديلها ونقلها بالأغراض الفاسدة إلى معان غير ما أراده السلف الصالح والقرن الأول، وهي خمسة ألفاظ الفقه والعلم والتوحيد والتذكير والحكمة. فهذه أسام محمودة والمتصفون بها أرباب

---

[27] ابن العربي، **عارضة الأحوذي**، ج1، ص13

[28] أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل، ج1، ص18، رقم الحديث: 27.

[29] ابن حجر، **فتح الباري**، ج1، ص80.

[30] أخرجه أبو داود، كتاب الضحايا، باب فى العقيقة، ج3، ص65، رقم الحديث: 2837. وصححه الألباني.

[31] الملا علي القاري، أبو الحسن علي بن سلطان محمد، **مرقاة المفاتيح**، (بيروت: دار الفكر، ط1، 2002م) ج7، ص2687

المناصب في الدين ولكنها نقلت الآن إلى معان مذمومة فصارت القلوب تنفر عن مذمة من يتصف بمعانيها لشيوع إطلاق هذه الأسامي عليهم".[32] ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

*عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن أشد الناس عذابا عند الله يوم القيامة المصورون».[33]

لفظ التصوير الذي جاء الوعيد عليه في هذا الحديث معروف عند من رجع إلى التاريخ. وقد أدخل بعض الناس في هذا الوعيد من اشتغل بالآلة التي تسمى الكاميرا أو الفوتوغرافي. فهل صاحب الكاميرا هو المصور الذي قصده النبي ﷺ في هذا الحديث؟ فتسميته مصورا ليست تسمية لغوية ولا تسمية شرعية[34] وإنما هي تسمية عرفية. ومما لا شك فيه أن من نظر إلى التاريخ يعرف تمام المعرفة أن الكاميرا لم يكن موجودا في عصر النبوة.

6. معرفة مناسبة بعض أقوال النبي ﷺ

ربما صدر قول من النبي ﷺ في ظرف معين لا يمكننا إدراك المناسبة بينه وبين ذلك القول إلا من خلال الرجوع إلى بعض روايات المغازي والسير عند أهل التاريخ.[35] إذن، فالاستئناس بهذه الروايات التاريخية يساعدنا على فهم هذا القول. والمثال الآتي يوضّح ذلك:

*قال النبي ﷺ في أسرى بدر: «لو كان المطعم بن عدي حيا، ثم كلَّمني في هؤلاء النتنى لتركتهم له».[36]

وواضح من لفظ الحديث أن النبي ﷺ أراد أن يُكْرِم المطعم بن عدي بإطلاق الأسرى من قريش. فلا نعلم ما الذي يجعله يفعل ذلك إلا من خلال الرجوع إلى التاريخ. وقد ذكر أئمة المغازي والسير أن النبي ﷺ خص المطعم بن عدي بهذه المكافأة لسببين:

1. أنه سعى في نقض الصحيفة الظالمة التي أبرمتها قريش في أن لا يبايعوا الهاشمية والمطلبية.[37]
2. أنه أجار النبي ﷺ لما رجع من الطائف بعد موت خديجة وأبي طالب.[38]

الخاتمة

وفي النهاية أود أن أذكر أهم ما توصلت إليه من إعداد هذا البحث:

1. إن السياق التاريخي والزماني له آثار مهمة في إعطاء الفهم الصحيح للحديث النبوي.
2. من فوائد فهم الحديث في ضوء السياق التاريخي والزماني إزالة التعارض بين الأحاديث ومعرفة العلة أو المقصد من تشريع الأحكام وتعيين المبهم وتفسير المجمل ومعرفة مدلول اللفظ في الحديث ومعرفة مناسبة قول النبي في الحديث ﷺ.

وأرجو أني قد ساهمت شيئا نافعا لطلبة العلم الشرعي في مجال علوم الحديث من خلال هذا البحث. وإن أصبت فمن توفيق الله عليّ وإن أسأت فمن نفسي وتقصيري. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

1. أحمد بن حنبل الشيباني، المسند، تحقيق شعيب الأرناؤوط، (القاهرة: مؤسسة قرطبة، د.ط، د.ت)

[32] الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، **إحياء علوم الدين**، (بيروت: دار المعرفة، د.ط، د.ت) ج1، ص32

[33] أخرجه البخاري، كتاب اللباس، باب عذاب المصورين يوم القيامة، ج5، ص2220، رقم الحديث: 5606؛ ومسلم، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، ج6، ص161، رقم الحديث: 5659.

[34] يوسف القرضاوي، **كيف نتعامل مع السنة النبوية**، ص180

[35] انظر: مهدي رزق الله، **السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية**، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، 1412هـ/1992م). ص15.

[36] أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدرا، ج4، ص1475، رقم الحديث: 3799؛ وأبو داود، كتاب الجهاد، باب باب في المن على الأسير بغير فداء، ج2، ص67، رقم الحديث: 2689؛ وأحمد، ج4، ص80، 16779.

[37] انظر: العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين، **عمدة القاري**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت) ج15، ص62.

[38] انظر: ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، **كشف المشكل من حديث الصحيحين**، تحقيق علي حسين البواب، (الرياض: دار الوطن، د.ط، د.ت) ج4، ص46.

2. البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي، الجامع الصحيح المختصر، تحقيق د. مصطفى ديب البغا. (بيروت: دار ابن كثير، ط3، 1407هـ/1987م)
3. البغوي، الحسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط2، 1403هـ/1983م)
4. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا. (مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، د.ط، 1994م)
5. _____. دلائل النبوة، تحقيق عبد المعطي قلعجي. (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1988م)
6. الجصاص، أحمد بن علي الرازي، الفصول في الأصول، (تحقيق عجيل جاسم النشمي، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط1، 1985م)
7. ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، تلبيس إبليس، (بيروت: دار الفكر، ط1، 1421هـ/2001م)
8. _____. كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق علي حسين البواب، تحقيق علي حسين البواب. (الرياض: دار الوطن، د.ط، د.ت)
9. ابن الحاج، أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي، المدخل، (بيروت: دار الفكر، د.ط، 1401هـ/1981م)
10. الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. (بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ/1990م)
11. ابن حجر، محمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري، (تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب، بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت)
12. ابن حجر الهيتمي، أحمد شهاب الدين المكي، الفتاوى الحديثية، (بيروت: دار الفكر، د.ط، د.ت)
13. الخير آبادي، محمد أبو الليث، المنهج العلمي عند المحدثين في التعامل مع متون السنة، (بحث محكم في مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد 13، 1998م)
14. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، السنن، (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت)
15. الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف، شرح الزرقاني، (تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 2003م)
16. الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح، سبل السلام، (القاهرة: دار الحديث، د.ط، د.ت)
17. ابن العربي، محمد بن عبد الله بن محمد المعافري، عارضة الأحوذي، (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت)
18. العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين، عمدة القاري، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت)
19. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، إحياء علوم الدين، (بيروت: دار المعرفة، د.ط، د.ت)
20. القرطبي، أبو العباس عمر بن إبراهيم الأندلسي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، (د.ت، د.ط)
21. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر الزرعي، زاد المعاد، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط. (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1986م)
22. محمد روزيمي بن رملي، المنهج النقدي لروايات المغازي والسير: دراسة تطبيقية على كتاب زاد المعاد، (رسالة الدكتوراه، عمان: الجامعة الأردنية، 2014م)
23. _____. فهم الحديث في ضوء المقاصد الشرعية: تأصيل وفوائد وضوابط، بحث محكم في مجلة حديث، العدد 9، معهد دراسات البحوث الحديثية، 2015م
24. محمد عصري زين العابدين، سبب الورود: ضوابط ومعايير، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1427هـ/2006م)
25. مسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح، (بيروت: دار الجيل ودار الأفاق الجديدة، د.ط، د.ت)
26. الملا علي القاري، أبو الحسن علي بن سلطان محمد، مرقاة المفاتيح، (بيروت: دار الفكر، ط1، 2002م)
27. مهدي رزق الله، السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، 1412هـ/1992م)
28. يوسف القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية، (مصر: دار الشروق، ط2، 1423هـ/2002م)
29. Muhamad Rozaimi bin Ramle, & Maideen, S. H. M. (2016). Islam in contemporary Malaysia: Rules pertaining to comparison of narrations with established historical facts according to Ibn Al-Qayyim